

Distr.: General
1 July 2021
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة السادسة والعشرون
دورة المجلس، الجزء الثاني
كينغستون، 19-23 تموز/يوليه 2021*
البند 12 من جدول الأعمال
مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

رسالة مؤرخة 30 حزيران/يونيه 2021 موجهة من رئيس مجلس السلطة الدولية لقاع البحار إلى أعضاء المجلس

بصفتي رئيس مجلس السلطة الدولية لقاع البحار، أحيل إليكم طيه مذكرة شفوية مؤرخة 25 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار من البعثة الدائمة لجمهورية ناورو (انظر المرفق الأول)، مشفوعة برسالة مؤرخة 25 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلي من ليونيل روان إنجيما، عضو البرلمان، رئيس جمهورية ناورو؛ وبمذكرة شفوية مؤرخة 30 حزيران/يونيه 2021 إلى الأمين العام للسلطة موجهة من البعثة الدائمة (انظر المرفق الثاني).

(توقيع) العميد البحري (المتقاعد) محمد خورشيد علم
رئيس مجلس
السلطة الدولية لقاع البحار

* المواعيد الجديدة للاجتماعات بالحضور الشخصي التي كان من المقرر عقدها أصلا في تموز/يوليه 2020.



المرفق الأول

**مذكرة شفوية مؤرخة 25 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام للسلطة الدولية
لقاع البحار من البعثة الدائمة لناورو لدى السلطة**

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية ناورو لدى السلطة الدولية لقاع البحار بأن تحيل طيه الرسالة المؤرخة 25 حزيران/يونيه 2021، الموجهة إلى رئيس مجلس السلطة الدولية لقاع البحار من ليونيل روان إنجيما، عضو البرلمان، رئيس جمهورية ناورو (انظر الضميمة).

وتتشرف البعثة الدائمة لناورو كذلك بأن تطلب إطلاع رئيس مجلس السلطة في دورته السادسة والعشرين على هذه المذكرة الشفوية والرسالة.

رسالة مؤرخة 25 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى رئيس مجلس السلطة الدولية لقاع البحار من رئيس جمهورية ناورو

أمل أن تجدكم هذه الرسالة في أحسن حال في هذه الظروف التي لم يسبق لها مثيل، إذ أكتب إليكم باسم حكومة جمهورية ناورو بصفتكم رئيس مجلس الدورة السادسة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار. واني بهذه الرسالة، أحيل إخطاراً بأن شركة ناورو لموارد المحيطات (Nauru Ocean Resources Inc. (NORI)، وهي مؤسسة من ناورو وترعاها ناورو، تعترم التقدم بطلب للموافقة على خطة عمل للاستغلال. وبناء على ذلك، وعملاً بالفقرة 15 من الفرع 1 من اتفاق عام 1994 بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تطلب ناورو إلى المجلس أن يُتم اعتماد القواعد والأنظمة والإجراءات اللازمة لتيسير الموافقة على خطط عمل الاستغلال في المنطقة في غضون سنتين من تاريخ نفاذ هذا الطلب، أي يوم الأربعاء 30 حزيران/يونيه 2021.

وناورو تعترف باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها المعاهدة الشاملة التي تنظم النفوذ إلى المحيطات ومواردها واستخدامها، وقد أصبحت طرفاً فيها في 23 كانون الثاني/يناير 1996. ومنذ ذلك الحين، تتمتع ناورو بفوائد منطقتها الاقتصادية الخالصة الشاسعة، وتمارس حقوقها السيادية على الموارد التي توجد فيها، مثل أرصدتنا من سمك التونة الكثيرة الترحال، التي نديرها بنجاح على مستويات مستدامة مع العديد من جيراننا الأطراف في اتفاق ناورو. وإن ارتباطنا العميق بالمحيطات، ووصايتنا على تلك الأرصد السمكية، وما لنا من مساحات بحرية شاسعة، أمور تجعل هذا التعاون الإقليمي تعاوناً ناجحاً ومثالاً معترفاً به عالمياً عن أفضل الممارسات في إدارة الموارد الحية المتوافرة في المحيطات. ونحن ملتزمون بالتزاماً قوياً بسيادة القانون في شؤون المحيطات وبالتنفيذ الفعال للاتفاقية. وتشارك ناورو أيضاً بنشاط في وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، ونأمل أن يتم ذلك بنجاح في عام 2022.

وناورو عضو في السلطة منذ 25 عاماً، وقد كانت أول دولة نامية وأول دولة جزرية صغيرة نامية ترعى طلباً للموافقة على خطة عمل للاستكشاف في المنطقة المحجوزة من منطقة كلاريون كليبرتون. وتمثل رعايتنا لشركة ناورو لموارد المحيطات الوسيلة الرئيسية التي استطعنا بها، باعتبارنا دولة ذات سيادة، أن نحقق الرؤية المكرسة في الاتفاقية، التي يمكن على أساسها للدول النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تتفقد إلى المنطقة وتصل إلى الموارد التي تحتوي عليها. ونحن نفخر بالدور الذي دأبنا على القيام به في المساعدة على كسر النمط التاريخي الذي تستفيد في إطاره بلدان كبيرة متقدمة النمو بشكل رئيسي من استخدام الموارد الطبيعية، بينما تتخلف بلداننا التي تقتصر إلى الموارد والتكنولوجيا عن الركب. وإن تصميمنا على ممارسة الحقوق المعترف لنا بها بموجب الاتفاقية وعلى التقيد بأحكام القانون الدولي دليل على دورنا القيادي في هذه المسألة، وأنا على ثقة بأننا سنستطيع قريباً أن نصل إلى مرحلة حاسمة يمكن للجميع الاستفادة فيها من الفرص المتاحة.

ويتجلى عمق التزامنا واتساع نطاقه في النهج المتسق الذي تتبعه ناورو منذ أن أصبحنا عضواً في السلطة. وذلك أولاً، من خلال مساهمتنا المستمرة في تطوير الإطار التنظيمي اللازم لترتيب وضبط الأنشطة ذات الصلة بأعماق البحار التي تتم في المنطقة. وثانياً، من خلال طلب رأي استشاري من غرفة منازعات

قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار في عام 2011 بشأن أدوار ومسؤوليات الدول الراعية. وقد أسهم الرأي الاستشاري الصادر عام 2011 إسهاما كبيرا في تعزيز فهم الإطار القانوني الدولي الذي يمكن بموجبه لجميع الدول الراعية في الحاضر وفي المستقبل أن تقوم بعملياتها مع الامتثال للقانون الدولي. وأدى ذلك الرأي الاستشاري أيضا إلى قيام ناورو بوضع نص تشريعي وطني، هو قانون التعدين في قاع البحار الدولية، الذي اعتمد في عام 2015. وإن إنشاء هيئة وطنية للتعدين في قاع البحار بموجب هذا القانون يمكن ناورو من ممارسة سيطرتها الفعلية على الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسة المتعاقدة التي نزعها، أي شركة ناورو لموارد المحيطات. وقد حدثت تلك التطورات تدريجيا عن طريق الحرص على الحوار مع أصحاب المصلحة وإشراكهم، وذلك بسبل منها برامج التوعية المجتمعية، ودورات التثقيف بشأن أعماق البحار حول العقيدات المتعددة المعادن، والأدوار التي تقوم بها حكومة ناورو والسلطة والمؤسسة المتعاقدة في أنشطة أعماق البحار. وقد أنجز الكثير بالفعل، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه لضمان أننا نستطيع تعزيز قدراتنا الوطنية وممارسة حقوقنا السيادية المشروعة في رعاية الأنشطة في المنطقة.

وفيما يتعلق بوضع مشروع قانون الاستغلال، نلاحظ مرور أكثر من سبع سنوات من المناقشات الشفافة والشاملة للجميع التي أجراها المجتمع الدولي ويسرتها السلطة وقادتها بكفاءة، وفي ضوء التقدم المحرز في الآونة الأخيرة، نرى أن مشروع قانون الاستغلال قد اكتمل تقريبا. وذلك بالفعل إنجاز رائع يشهد على الجهود المتواصلة التي بذلها المجتمع الدولي على مدى العقود الماضية لضمان اعتماد إطار تنظيمي عالمي يعطي الأولوية لحماية البيئة لأول مرة في التاريخ من خلال إدراج ضمانات وشروط قانونية قوية قبل أن يبدأ القطاع أشغاله.

وإذ تقترب هذه العملية من نهايتها، فبالنظر إلى التحديات التي لا تزال نواجهها نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب الطابع الاستعجالي لأزمة المناخ، يضطربنا الزخم إلى بناء مستقبل أفضل بالحرص على أن العقيدات المتعددة المعادن جزء من الحل في الانتقال العالمي اللازم لضمان مستقبل نستفيد فيه من الطاقة المتجددة النظيفة ونمضي صوب إنشاء اقتصاد دائري.

وكما هو مبين في التقرير الخاص المعنون "الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية"، الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ينبغي للبشر ألا يتسببوا في انبعاث أكثر من 420 غيغاطن (بليون طن متري) من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بحلول عام 2050 من أجل حفظ أي أمل في الحد من الاحترار العالمي كي لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية. وسيطلب تقادي أسوأ آثار تغير المناخ خفض الانبعاثات بنسبة 45 في المائة على الأقل بحلول عام 2030 والوصول بها إلى مستوى الصفر بحلول منتصف هذا القرن. وهذه ضرورة عالمية، وناورو تدعم جهود الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الرامية إلى إصلاح نظم الطاقة والنقل الخاصة بها وإزالة الكربون منها على نطاق واسع.

وبالنسبة لبلدان جزر المحيط الهادئ مثل ناورو، يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا لرفاه شعبنا وسبل عيشه وأمنه. فجزيرتنا الوحيدة تتأثر تأثرا شديدا بالفعل بارتفاع مستويات مياه البحار، ونحن نمر بفترات جفاف أكثر تواترا كل سنة؛ وعلى الرغم من قلة ما نتسبب فيه من انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي، فإننا مهددون بأن تكون خسائرننا أكثر من خسائر غيرنا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصاب أرضنا الخراب بسبب سنوات من التعدين على اليابسة، الذي قامت القوى الاستعمارية بمعظمه دون إيلاء الاعتبار

الواجب للأثار الطويلة الأجل على أرضنا وشعبنا. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من 80 في المائة من جزيرتنا الصغيرة غير لا يصلح للعيش بالفعل.

وقد شهدت ناورو عن كثب عمليات استخراج الموارد بدون مبالاة ونشأة الآثار الضارة لتغير المناخ، كارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة وفترات الجفاف، على سبيل المثال لا الحصر. وتتيح تلك الآثار لناورو نظرة متعمقة فريدة عن مستقبل عالمنا إذا استمر التعدين على اليابسة في تلبية النمو المتزايد في الطلب على المعادن الأساسية الذي سيقوم عليه انتقالنا إلى مستقبل الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الانتقال إلى جمع العقيدات المتعددة المعادن من قاع البحر بطريقة مسؤولة سيساعدنا على الوصول إلى مستقبل خال من الكربون.

وناورو ملتزمة بالعمل بجد مع السلطة وأعضائها وجميع أصحاب المصلحة لوضع الصيغة النهائية لإطار تنظيمي من مستوى عالمي وللتفاوض بشأنه واعتماده، ليمكّن من جمع العقيدات المتعددة المعادن بصورة مسؤولة مع الحرص على حماية البيئة. وفي الوقت نفسه، تود ناورو أن تؤكد على الحاجة الملحة إلى إنجاز هذه الأعمال من أجل توفير اليقين القانوني اللازم لكي يمضي هذا القطاع إلى الأمام، فضلاً عن تلبية التطلعات المشروعة لناورو وغيرها من الدول النامية، وضمان تحقيق رؤية الاتفاقية وتنفيذها بالكامل.

ونحن كشعب من شعوب المحيطات، ترتبط حياتنا بالمحيط الهادئ وتقترن به بشكل وثيق. وقد شكل المحيط هويتنا إذ نلتزم بالوصاية المسؤولة على هذه المياه المقدسة حيثما مضينا.

وأرجو بكل احترام أن تصدر هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس في الدورة السادسة والعشرين وأن تعمم بجميع اللغات الرسمية للسلطة.

(توقيع) عضو البرلمان ليونيل إنجيميا

رئيس جمهورية ناورو

وزير الشؤون الخارجية والتجارة

المرفق الثاني

**مذكرة شفوية مؤرخة 30 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام للسلطة الدولية
لقاع البحار من البعثة الدائمة لناورو لدى السلطة**

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية ناورو لدى السلطة الدولية لقاع البحار بأن تشير إلى المذكرة الشفوية المؤرخة 25 حزيران/يونيه والرسالة المرفقة بها الموجهة إلى رئيس المجلس.

فالبعثة الدائمة لناورو، بعد إجراء مشاورات مع أعضاء السلطة، قررت إرجاء التاريخ الفعلي للإخطار إلى 9 تموز/يوليه 2021، بدلا من 30 حزيران/يونيه الذي دُكر أول الأمر. وتطلب البعثة الدائمة كذلك إلى الأمين العام للسلطة أن يُبلغ بذلك رئيس المجلس للدورة السادسة والعشرين.